

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY



النشرة الصباحية

الثلاثاء، 09 مايو 2023 |

أخبار الطاقمة



النفط يرتفع بعد ثلاثة انخفاضات أسبوعية متتالية مع

تلاشي مخاوف الركود

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط الخام في افتتاح تداولات الأسواق أمس الاثنين مع انحسار مخاوف الركود في الولايات المتحدة، مما أدى إلى تحويل تركيز السوق إلى تشديد الإمدادات، وتقديم الدعم بعد أن سجلت أسعار النفط الخام ثلاثة انخفاضات أسبوعية متتالية للمرة الأولى منذ نوفمبر.

وساعد تقرير الوظائف الأميركية الجيد لشهر أبريل النفط على الارتفاع بنحو 4٪ يوم الجمعة على الرغم من أن قوة سوق العمل قد تجبر مجلس الاحتياطي الفيدرالي على إبقاء أسعار الفائدة أعلى لفترة أطول.

وارتفع خام برنت 1.09 دولار أو 1.5 بالمئة إلى 76.39 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0823 بتوقيت غرينتش. وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.03 دولار أو 1.4 بالمئة إلى 72.37 دولارا.

وقالت تينا تينغ، المحللة في أسواق سي أم سي ماركييت، «إن انتعاش النفط يأتي بعد عودة أسهم الطاقة في وول ستريت يوم الجمعة الماضي بعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن بيانات قوية للوظائف، مما خفف المخاوف بشأن الركود الاقتصادي الوشيك الذي أدى إلى عمليات البيع في وقت مبكر من الأسبوع».

وأدت المخاوف من أن الأزمة المصرفية الأميركية ستؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد وتقليل الطلب على الوقود في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم، إلى انخفاض مؤشر برنت بنسبة 5.3٪ الأسبوع الماضي ودفع خام غرب تكساس الوسيط للهبوط بنسبة 7.1٪، على الرغم من الانتعاش الحاد يوم الجمعة الذي شهد ارتفاعاً بنحو 4٪ لكلاهما. وقال أولي هانسن، رئيس إستراتيجية السلع في ساكسو بنك، إن الانخفاض الأخير للنفط يبدو مفرطاً. وقال: «أجبرت حالة ذروة البيع في السوق، جنباً إلى جنب مع تمكن برنت من العثور على دعم قبل انخفاض مارس، البائعين على المكشوف الذين تم تأسيسهم مؤخراً على البحث عن غطاء، مما قد يبرز أن عمليات البيع الأخيرة كانت مبالغاً فيها».

وقال محللو جولدمان ساكس يوم السبت إن المخاوف بشأن الطلب على المدى القريب وارتفاع الإمدادات «مبالغ فيها». فيما بدأت جولة من التخفيضات الطوعية للإنتاج من قبل بعض أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وشركائها في تحالف أوبك +، هذا الشهر وتعد المنظمة اجتماعها التالي في الرابع من يونيو القادم.

قبل ذلك، ستكون أرقام تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة لشهر أبريل في بؤرة التركيز يوم الأربعاء، مما قد يؤثر على موقف بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن قرارات أسعار الفائدة المستقبلية، ومن المقرر صدور أحدث تقرير شهري عن سوق النفط لأوبك يوم الخميس، ليقدم قراءة محدثة لتوقعات العرض والطلب.

وأضاف محللو جولدمان بأن أسعار النفط ارتفعت قليلا في التعاملات الآسيوية المبكرة يوم الاثنين حيث بدأت المخاوف من الركود في الولايات المتحدة، الذي دفع الأسعار للهبوط لثلاثة أسابيع متتالية للمرة الأولى منذ نوفمبر، في الانحسار.

وساعد تقرير الوظائف الأميركي الجيد لشهر أبريل، وضعف الدولار، وتوقعات خفض الإمدادات في الاجتماع أوبك +، في يونيو، في وقف تراجع الأسعار.

ومن المتوقع أن تعلن الولايات المتحدة عن أرقام تضخم أسعار المستهلكين لشهر أبريل يوم الأربعاء، مما قد يوفر مزيداً من الأدلة على تحركات أسعار الفائدة وسط توقعات واسعة بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي سيوقف رفع أسعار الفائدة مؤقتاً. كما يتم التركيز أيضاً على تقريرين عن ظروف الائتمان الأميركية والطلب على القروض، والتي ستتم مراقبتها عن كثب أكثر من المعتاد، في ضوء الضغط الأخير في النظام المصرفي الإقليمي.

وسيراقب المتداولون هذا الأسبوع بعناية المؤشرات الاقتصادية الصينية بما في ذلك التجارة والتضخم والإقراض وأرقام المعروض النقدي لشهر أبريل، حيث يواصل المشاركون في السوق قياس الانتعاش الاقتصادي في ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وقالت تينغ من سي إم سي «قد تستمر أسعار النفط الخام في تحمل الريح المرتدة». وأشارت إلى أن النفط ارتفع بالأخذ بالاعتبار توقعات الطلب والسياسة، حيث افتتح النفط الأسبوع محققاً مكاسب، حيث قام المستثمرون بتقييم توقعات معقدة للطلب العالمي بعد فترة من التداول المتقلب. وارتفع غرب تكساس الوسيط باتجاه 72 دولاراً للبرميل بعد ارتفاعه بأكثر من 4٪ يوم الجمعة، عندما قلصت العقود الآجلة خسارة أسبوعية حادة لامست خلالها أدنى مستوى لها منذ أواخر عام 2021.

في حين أن المخاوف من ركود الولايات المتحدة وإخفاقات البنوك قد هزت الأسواق مؤخراً، إلا أن إشارات الطلب على النفط الخام تشير إلى أن بعض الضعف الأخير في الأسعار ربما يكون غير منطقي، وسيحصل التجار على مجموعة من التوقعات هذا الأسبوع حول كيفية تشكيل النصف الثاني من العام.

وتصدر منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) يوم الخميس تصوراتها الشهرية، وقبل ذلك، تقدم إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعاتها قصيرة الأجل يوم الثلاثاء. بالإضافة إلى ذلك، ستعلن أرامكو السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم، عن أرباحها.

في تلك الغضون، انخفض النفط الخام بأكثر من 10٪ هذا العام، حيث أثارت حملة التضيق الأكثر عدوانية للاحتياطي الفيدرالي الأميركي في جيل كامل مخاوف من تباطؤ أو ركود في الولايات المتحدة، على الرغم من أن معظم المستثمرين يتوقعون الآن أن يوقف صانعو السياسة زيادات أسعار الفائدة.

وجاء انخفاض النفط الخام على الرغم من خفض مفاجئ للإنتاج من جانب أوبك وحلفائها بما في ذلك روسيا. ومع ذلك، لا يوجد دليل يذكر على أن موسكو خفضت إمداداتها حتى الآن على الرغم من تعهداتها بالقيام بذلك. وفي عمليات النفط الصخري الأميركي، أظهرت بيانات يوم الاثنين أنه في عام 2022، تم إنتاج ما يقرب من 7.8 ملايين برميل من النفط يومياً من موارد النفط الضيقة في الولايات المتحدة، والمعروفة أيضاً باسم الموارد غير التقليدية أو الصخر الزيتي. وأحدثت عمليات التكسير الهيدروليكي تحولاً في الولايات المتحدة، وحتى وإن تباطأ نمو إنتاجها مؤخراً، فهي جزء أساسي من صناعة النفط والغاز الأميركية.

وعلى الرغم من وصفها بأنها معجزة، إلا أن صناعة الصخر الزيتي تتعامل حالياً مع مشكلتين كبيرتين - انبعاثات غاز الميثان ومياه الصرف، والصخر الزيتي هو صخرة مسامية تحبس جزيئات الهيدروكربون في مسامها وتجعل إطلاقها صعباً. وعلى الرغم من أن التكسير الهيدروليكي معروف منذ عقود، إلا أنه لم يزد إلا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد دراسة تاريخية أجرتها وكالة حماية البيئة، والتي خلصت إلى أن التكسير الهيدروليكي لا يشكل تهديداً تلوثاً لموارد مياه الشرب.

ومن عام 2011 فصاعداً، لم يعد النمو سلساً وتدرجياً - إنه ارتفاع فعلي من نحو 5.6 ملايين برميل يومياً في نهاية عام 2010 إلى 13 مليون برميل يومياً بحلول أواخر عام 2019. كل ذلك بفضل التكسير الهيدروليكي.

حتى الآن، على الرغم من تباطؤ نمو الإنتاج وتوقعات بعض المحللين بأن الثورة قد انتهت إلى الأبد، لا يزال التكسير الهيدروليكي يساهم في الجزء الأكبر من إجمالي إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة ويبقيها أعلى مما كان يتوقعه أي شخص في السبعينات.

وقبل بضع سنوات، لفتت أوكلاهوما انتباه وسائل الإعلام بسبب الزيادة الكبيرة في وتيرة الزلازل منذ بداية طفرة الصخر الزيتي. وكانت الولاية، وهي واحدة من أكبر منتجي النفط في الولايات المتحدة، تعاني من نشاط زلزالي ضئيل قبل عام 2009، عندما بدأ التكسير الهيدروليكي بالفعل. وبحلول عام 2016، كانت أوكلاهوما تسجل في المتوسط زلازلين في اليوم - وهو ما كان متوسطه في وقت سابق لمدة عام. وحتى الآن، لا تزال الزلازل متكررة بنفس القدر.

في وقت، يلقي البعض باللوم على التكسير الهيدروليكي في زعزعة الصخور وتحفيز النشاط الزلزالي. وأجرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية دراسة ووجدت أن المشكلة لا تتعلق بالتكسير. كانت المشكلة هي الكميات الهائلة من مياه الصرف الصحي التي يتم التخلص منها في الخزانات الجوفية بعد اكتمال عملية التكسير. وقالت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية في دراستها إن آبار المياه العادمة تعمل لفترة أطول مما تستغرقه لتكسير بئر إنتاج، كما أنها تمتص كميات أكبر من السوائل. هذا هو ما يسبب زيادة النشاط الزلزالي، وفقاً لهيئة المسح الجيولوجي الأميركية، التي وجدت رابطاً سببياً فقط بين التكسير والزلازل في 2٪ فقط من الزلازل في أوكلاهوما.

ومن المتوقع تشديد لوائح التخلص من مياه الصرف الصحي منذ نشر تلك الدراسة ولكن معارضة التكسير الهيدروليكي لم تتضاءل - على الأقل خارج الولايات المتحدة. ووسط أزمة الطاقة في أوروبا العام الماضي، دعا البعض من الصناعة الحكومات الأوروبية إلى البدء في استغلال مواردها الخاصة من النفط والغاز الصخري، والتي تكون كبيرة في بعض الأحيان.

إلا أن ردة الفعل العنيف كانت فورية وقوية، تمامًا كما كان قبل سنوات عندما أدى إلى حظر التكسير الهيدروليكي في فرنسا وبلغاريا والدنمارك وهولندا. ومع ذلك، في بعض الحالات، يكون الأمر متعلقًا بالجدوى الاقتصادية.



الطلب العالمي على النفط ينمو بزيادة 1.6 مليون

برميل في اليوم هذا العام الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يعمل الطلب العالمي على البنزين على تعويض الركود في وقود الطائرات حيث أن السفر الجوي لمسافات طويلة يتأخر في التعافي في الرحلات الداخلية، بحسب مايك مولر، رئيس شركة فيتول لاسيا، في بث لقلق إنتليجنس، وقال: «ما فاجأ الاتجاه الصعودي من عطلات آسيا الأخيرة هو الطلب على البنزين في الصين.

وقال مولر: «لا يزال الطلب على البنزين في الصين جيداً»، ربما نتيجة منطقية ما بعد كوفيد». «والشيء المفقود في معادلة الطلب في الصين هو السفر بالطيران لمسافات طويلة. وأعتقد أنه من العدل القول عالمياً وفي الصين، عاد السفر الجوي المحلي إلى مستويات ما قبل الوباء إن لم يكن أعلى في العديد من الأماكن ولكن لفترة طويلة».

وقال إنه من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بما يزيد على 1.5 مليون برميل في اليوم إلى 1.6 مليون برميل في اليوم هذا العام، حيث تدعو وجهة النظر الداخلية إلى زيادة المخزون في الأشهر القليلة المقبلة. قالت وكالة ستاندرد أند بورز جلوبال كوموديتي إنسايتس في مذكرة إن الطلب الصيني على النفط في الربع الأول قد نما 830 ألف برميل في اليوم على أساس سنوي، حيث قفز إلى 1.3 مليون برميل في اليوم في الربع الثاني على خلفية ضعف القاعدة في العام الماضي. ومن المرجح أن يشهد النصف الثاني من العام تراجعاً في النمو إلى حوالي 720 ألف برميل في اليوم». وقال مولر إن تقديرات الطلب على نمو الديزل لهذا العام قد تم تخفيضها حيث أن الأرقام الصناعية مخيبة للآمال في جميع أنحاء العالم. وقال «يقوم الناس بمراجعة الطلب على الديزل إلى درجة أن الطلب على الديزل سنوياً على مستوى العالم في 2022-23 انخفض حقاً إلى 100000 برميل في اليوم أو 200000 برميل يومياً والبنزين هو الذي يلتقط الآن الركود». وهو يتوقع زيادة الطلب الآسيوي في الربع الأخير من عام 2023، عندما يبدأ الطلب في فصل الشتاء عادة، مما يفسح المجال لخفض المخزونات.

ودفعت تلك التطورات موردو وقود الطائرات في الشرق الأوسط للعمل على تعزيز الصادرات إلى أوروبا للاستفادة من الطلب المتزايد على السفر الجوي. وقال تاجر في شركة تكرير شرق أوسطية «لا أعتقد أن العقوبات الروسية تؤثر على تدفقات الطائرات على الإطلاق».

وتراوحت واردات وقود الطائرات في شمال غرب أوروبا بين 200,000 و300,000 برميل في اليوم في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2023، مع ما يقرب من نصف التدفقات الواردة من الشرق الأوسط. وكانت السعودية من أكبر المصدرين، بينما جاء النصف الآخر من التدفقات من آسيا.

وقال التجار إن متطلبات وقود الطائرات من الغرب من المرجح أن تزداد قوة، مدفوعة بمزيج من العطلات الدولية والإقليمية. وقال متعاملون إن انتعاش الطلب على وقود الطائرات في أوروبا، مدفوعاً بأنماط السفر الموسمية، وانخفاض المخزونات، ونقص الإمدادات المحلية، أدى إلى جذب ثابت لشحنات الشرق الأوسط.

وأظهرت قاعدة بيانات الرحلات والإحصاءات أن سعة المقاعد الأسبوعية لشركات الطيران في أوروبا الغربية زادت 0.9% على مدار الأسبوع لتصل إلى 21.14 مليون مقعداً للأسبوع الذي يبدأ في 15 مايو، وهو ما يمثل حوالي 86.9% من السعة السابقة للوباء في 13 مايو 2019.

ويتوقع معظم التجار أن التدفقات التجارية بين الشرق الأوسط وأوروبا لن تتأثر في الغالب برغم الحظر الأوروبي على النفط الروسي، بسبب انخفاض اعتماد أوروبا على صادرات وقود الطائرات الروسية. وقدرت جلوبال بلاتس واردات أوروبا من وقود الطائرات من روسيا بنحو 10,000 برميل في اليوم خلال الفترة من يناير إلى أبريل. حتى إذا تمت الموافقة على حظر أوروبا على وقود الطائرات الروسية، فقد لا يؤدي ذلك إلى سحب كبير للبراميل من الشرق الأوسط. ومن المتوقع تدشين مصافي إقليمية ضخمة في المنطقة في النصف الثاني من 2023، ويتوقع أن تضيف كميات جيدة من وقود الطائرات إلى السوق، مما يقلل من احتمالية حدوث تأثير كبير على العرض. في وقت، قد يكون الارتفاع في الطلب على وقود النقل مفيداً لمصافي النفط الآسيوية، حيث يحتفظ المعالج الصيني بالمزيد من الإمدادات في الداخل في أبريل ومايو بدلاً من التصدير، مما قد يخفف الضغط الهبوطي على هوامش أرباح المصافي في آسيا التي انخفضت بأكثر من النصف هذا العام.

والملاحظ تراجع هوامش الديزل العالمية بنحو النصف منذ فبراير، مما أدى إلى تراجع أرباح شركات التكرير، مع استمرار الصادرات الروسية على الرغم من العقوبات، مما ساعد الإنتاج من الصين والهند على بلوغ أعلى مستوياته على الإطلاق في مارس وابريل.

وكان من المتوقع أن تؤدي العقوبات الغربية وسقوف الأسعار المفروضة على الخام والمنتجات النفطية الروسية في ديسمبر وفبراير إلى تضيق إمدادات النفط على مستوى العالم. ومع ذلك، تواصل روسيا تصدير النفط منخفض التكلفة، مما يمكن أكبر عملائها - الهند والصين - من تعزيز إنتاجهم من التكرير وصادراتهم. في غضون ذلك، يتم إرسال منتجات النفط الروسية بكميات كبيرة إلى مراكز النفط لتخزينها وإعادة تصديرها في جميع أنحاء العالم.

في غضون ذلك، يتم إطلاق العديد من مجمعات التكرير الجديدة هذا العام في الشرق الأوسط والصين، مما ينتج عنه المزيد من المنتجات النفطية للتصدير ويزيد من انخفاض هوامش التكرير. وقالت شركة ريلينس للصناعات الهندية، المشغلة لأكبر مجمع تكرير في العالم، إن هوامش زيت الغاز تراجعت مع بقاء إمدادات الديزل الروسية ثابتة، بينما أدى شتاء معتدل بشكل غير عادي في أوروبا إلى زيادة المخزونات.

وارتفعت مخزونات البنزين بشكل غير متوقع الأسبوع الماضي للمرة الأولى في ثمانية أسابيع، لكنها لا تزال أقل بمقدار 9.9 ملايين برميل من متوسط 2015-2019 و8.8 ملايين برميل أقل من مستويات العام الماضي، حسبما قالت شركة استشارات الطاقة إف جي إي. وفي آسيا، كانت المصافي ترفع إنتاج البنزين وتقلص الديزل لتحسين هوامش ربحها. مشيرة إلى أن ارتفاع إنتاج البنزين وزيادة الصادرات من الصين قد يضيقان عجز المنطقة في وقود السيارات على أساس شهري في مايو.

وبالمثل، تتعرض هوامش البنزين الأوروبية القياسية لضغوط من الانخفاض الحاد في الطلب على الشحنات من الأسواق الرئيسية في غرب إفريقيا، حتى مع تعافي الصادرات على الطريق عبر المحيط الأطلسي من الشهر الماضي.

وأظهرت بيانات رفينيتيف أن شحنات شمال غرب أوروبا بلغت في أبريل على الطريقين 1.27 مليون طن، انخفاضاً من 1.79 مليون طن تم تصديرها في الشهر الذي سبقه، وأقل بكثير من 1.84 مليون طن تم تصديرها في نفس الوقت من العام الماضي.

وكتفت روسيا شحنات وقود السيارات إلى الدول الأفريقية بعد أن حظر الاتحاد الأوروبي المنتجات الروسية في 5 فبراير. كما تراجعت الصادرات من هولندا إلى البلدان ذات الدخل المنخفض، بما في ذلك في إفريقيا، بعد أن بدأت اللوائح الهولندية الجديدة بشأن معايير مزيج الوقود في الأول من أبريل.

كما سيؤكد ارتفاع استهلاك الوقود التوقعات بانتعاش الطلب على النفط في أكبر مستورد للنفط في العالم، مما سيدعم أسعار الخام العالمية. وقال لين يتيان، المحلل في وود ماكنزي في سنغافورة، إن العطلة التي استمرت خمسة أيام بدء من 29 أبريل، من المتوقع أن تدفع استهلاك وقود الطائرات إلى 790 ألف برميل يوميًا في مايو، أو 15٪ أعلى من أبريل.



انخفاض واردات الصين من البولي إيثيلين السعودي

10 %

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفض إجمالي واردات الصين من البولي إيثيلين من المملكة العربية السعودية في مارس بنسبة 17 % على أساس سنوي، بينما انخفضت في الربع الأول بنسبة 10 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وفي المملكة العربية السعودية، لم يغير مورد محلي رئيس عروضه للبولي إيثيلين والبولي بروبيلين لشهر أبريل مع عمليات التبييت من مارس. وبالمثل، أبقى منتج محلي آخر عروضه دون تغيير لشهر أبريل، ومايو.

وقال اللاعبون السعوديون إن شهر أبريل قدم توقعات متطابقة إلى حد كبير، والتي تم تشكيلها بالفعل وسط نقص الدعم في المصب والعودة الأخيرة من عمليات الإغلاق، وعلق أحد الموزعين المحليين قائلاً: «ظل التداول محدوداً في أبريل وسط موسم الأعياد».

وشهدت أسواق البولي إيثيلين والبولي بروبيلين في جميع أنحاء الشرق الأوسط تراجعاً في الطلب لشهر أبريل، دون تغيير من الانخفاض لعروض شهر مارس ولكن الخصومات كانت قابلة للتحقيق، بعد أن اتبعت مساراً تصاعدياً منذ فبراير، ويبدو أن تحسين الإمدادات، بعد انتهاء موسم الإغلاق، والانخفاض الملحوظ في الطلب وسط الهدوء الموسمي نظراً لعطلة شهر رمضان وعيد الفطر، قد تسببا في التراجع الأخير. وفي الإمارات العربية المتحدة، أبلغ اللاعبون عن تلقيهم عروض استيراد جديدة للبولي إيثيلين والبولي بروبيلين لشهر مايو من شركة سعودية كبرى مع عمليات تبييت مقارنة بالمستويات الأولية غير المخصصة لشهر أبريل. «ومع ذلك، تراجع البائعون عن عروضهم الأولية هذا الشهر أيضاً وتمكن المشترون من الحصول على خصومات تصل إلى ثلاثة أرقام»، بحسب تصريح أحد المصنّعين. وعلى صعيد متصل، قام المنتج المحلي، شركة بروج، بتدوير أسعار البولي بروبيلين لشهر أبريل مقارنة بشهر مارس، ومع ذلك، فقد تم سماع عروض أقل تصل إلى 60 دولاراً أميركياً للطن من المنتج بحلول منتصف الشهر حيث أبلغ اللاعبون عن ضعف الأنشطة بشكل عام.

وفي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، تم الإعلان عن استقرار عروض البولي بروبيلين والبولي إيثيلين من المنتج السعودي الرئيس في الأردن ولبنان، مقارنة بالشهر السابق، ومن المعتقد أنه يمكن تحقيق صفقات أقل. ومع ذلك، فإن التجار لا يتسرعون في إجراء عمليات شراء جديدة لأن السوق يواجه تباطؤاً اقتصادياً كبيراً، كما أوضح تاجر مقيم في لبنان.

ويواجه المصنعون في المنطقة زيادات حادة في التكاليف وسط ارتفاع التضخم، وبالتالي فإن الطلب على المنتجات النهائية يعاني. ويتوقع اللاعبون في جميع أنحاء المنطقة أن تحوم أسعار الراتنج حول مستوياتها الحالية وسط تداول محدود كان خلال عطلة عيد الفطر.

ولم يتضح بعد ما إذا كان الارتفاع الأخير في أسعار النفط الخام بعد خفض أوبك لإنتاج النفط في وقت سابق من هذا الشهر سينعكس على المعنويات. وفي الوقت نفسه، قد يعاود اللاعبون أيضاً لتجديد مخزونهم بعد العطلة، مما قد يدعم المعنويات.

إلى ذلك، سجلت واردات الصين من البولي إيثيلين من الولايات المتحدة أعلى مستوى قياسي لها في الربع الأول من عام 2023. وكشفت بيانات كيم اوربس أن الصين قد شهدت زيادة كبيرة في استيراد البولي إيثيلين من الولايات المتحدة. وفي الربع الأول من العام، استوردت الصين ما مجموعه 533000 طن من البولي إيثيلين الأميركي، وهو أعلى بنسبة 180٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، وهو رقم قياسي تاريخي.

وتشير واردات البولي إيثيلين من الولايات المتحدة في الربع الأول فقط إلى أكثر من نصف إجمالي الواردات التي تمت خلال العام الماضي. وهذا الارتفاع المذهل في واردات الصين من البولي إيثيلين من الولايات المتحدة يتناقض بشكل صارخ مع حقيقة أن إجمالي واردات الصين من البولي إيثيلين في الربع الأول انخفض بنسبة 8٪ تقريباً على أساس سنوي وسط إضافات جديدة في السعة الإنتاجية والطلب الأبطأ من المتوقع داخل الصين.

وفي تحليل المنتج، شهدت واردات الصين من البولي إيثيلين عالي الكثافة من الولايات المتحدة أكبر زيادة، حيث تضاعفت بأكثر من أربعة أضعاف لتصل إلى نحو 154 ألف طن في الربع الأول مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وفي الوقت نفسه، كانت واردات البولي إيثيلين منخفض الكثافة الخطي هي الأكبر من حيث الكمية، حيث تضاعفت ثلاث مرات تقريباً لتصل إلى نحو 255,000 طن في نفس الإطار الزمني. كما ارتفعت واردات البولي إيثيلين منخفض الكثافة بنسبة 34٪ لتصل إلى 106,000 طن بينما كانت واردات منخفض الكثافة الخطي أعلى بشكل هامشي فقط.

وفي يناير وفبراير من هذا العام، كانت واردات الصين من البولي إيثيلين من الولايات المتحدة أعلى بثلاث مرات تقريباً من نفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغ مجموعها أكثر من 405000 طن. وفي شهر مارس وحده، زادت واردات الصين من البولي إيثيلين من الولايات المتحدة بنحو 220٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، لتبلغ نحو 220.000 طن.

ومن الدوافع الرئيسية لزيادة أحجام البولي إيثيلين من الولايات المتحدة للصين، تحسين العلاقات الأميركية الصينية، وهناك عدة أسباب لهذه الزيادة في المعروض من الولايات المتحدة للصين، ومنها أدى تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين إلى دفع البائعين الأميركيين إلى التركيز بشكل أكبر على الأسواق الصينية، بينما أدت الحرب التجارية بين البلدين في السابق إلى انخفاض الصادرات الأميركية إلى الصين، لكن يبدو أن الوضع قد تحسن. ووفقاً للأرقام الصادرة عن وزارة التجارة الأميركية في فبراير، سجلت التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين رقماً قياسياً في عام 2022، حيث بلغت 690 مليار دولار. وسلطت هذه الأرقام الضوء على الأثر الإيجابي لتحسين العلاقات بين البلدين على التجارة الإجمالية. ومن الدوافع أيضاً لهذه الزيادة، تزايد المخزونات في الولايات المتحدة وسط الشركات الناشئة الجديدة، إذ ساهمت المخزونات المتزايدة داخل الولايات المتحدة في زيادة الصادرات إلى الصين. في وقت، بلغت قدرة البولي إيثيلين المضافة في أميركا الشمالية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك قدرة شركة شل البالغة 1.6 مليون طن سنوياً من البولي إيثيلين في ولاية بنسلفانيا، وجولف كوست جروث فينشرز البالغة 1,3 مليون طن سنوياً، ووحدة البولي إيثيلين في كوربوس كريستي التي بدأت العام الماضي، شجعت بائعي البولي إيثيلين الأميركيين لاستكشاف أسواق التصدير مرة أخرى.

ووفقاً لبيانات مجلس الكيمياء الأميركي، كانت هناك زيادة كبيرة في مستويات مخزون البولي إيثيلين في مارس، على الرغم من أن أربع حالات قاهرة لا تزال نشطة. وعلى الرغم من أن البائعين الأميركيين استخدموا «الضيق المادي» كسبب لزيادة أسعارهم إلى السوق المحلية في مارس، ذكرت مصادر السوق أنه لا يزال من غير الواضح سبب زيادة المخزونات، مع ارتفاع معدلات التشغيل التي عوضت نقص في المواد بسبب الظروف القاهرة.

وبالإضافة إلى زيادة المخزونات المحلية، أدى الانخفاض في المعروض من البولي إيثيلين في الشرق الأوسط في الصين أيضاً إلى الموقف العدواني للبائعين الأميركيين في الصين. وعلى الرغم من وجود بعض المخاطر المحتملة التي يمكن أن تعطل هذا الاتجاه، مثل أي اضطراب في سلسلة التوريد أو التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فمن المحتمل أن يظل هذا الاتجاه في مكانه على المدى القريب. وتوفر توقعات ارتفاع الطلب على البولي إيثيلين في الصين -أكبر مستهلك للبولي إيثيلين في العالم- حوافز قوية للبائعين الأميركيين لمواصلة تركيز انتباههم على هذه المنطقة. ومع ارتفاع المخزونات في الولايات المتحدة، إلى جانب بدء التشغيل القادم لوحدة البولي إيثيلين الجديدة التابعة لشركة بايستار، من المحتمل أن يستمر اتجاه زيادة المعروض من البولي إيثيلين في الولايات المتحدة إلى الأسواق الآسيوية في الأشهر المقبلة.



النفط يقفز 3 % .. متعاملون: التراجعات الأخيرة للأسعار مبالغ فيها

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط 3 في المائة خلال تعاملات أمس مع انحسار المخاوف من حدوث ركود في الولايات المتحدة ليتحول تركيز السوق على شح المعروض.

ويرى متعاملون أن الانخفاض الأخير في أسعار الخام كان مبالغا فيه بعد تسجيلها هبوطا أسبوعيا على مدى ثلاثة أسابيع متتالية للمرة الأولى منذ تشرين الثاني (نوفمبر). وتعافى النفط بعد رفع بيانات الوظائف القوية في الولايات المتحدة معنويات السوق وتعززت عديد من فئات الأصول الخطرة. وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن المعنويات تعززت بشكل أكبر من خلال بيانات السفر السياحي الصيني، مشيرين إلى أن هذه النقطة المضیئة تغلبت على خيبة أمل السوق العامة للانتعاش الاقتصادي عند إعادة فتح الصين. وذكر المحللون أن تحالف «أوبك+» سيعقد اجتماعه في أوائل يونيو حضوريا في فيينا وليس اجتماعا افتراضيا وقد فسر بعض الخبراء هذا الأمر بأنه قد يشير إلى أن التحالف يتطلع إلى أن يكون أكثر نشاطا في دعم أسعار النفط وأن مزيدا من التخفيضات في الإنتاج قد تكون وشيكة. وأضافوا أن السوق النفطية تترقب أيضا إصدار تقرير سوق النفط الشهري عن «أوبك» بعد غد الخميس الذي يأتي عقب رفع الفائدة الأمريكية وتجدد الأزمة المصرفية الدولية وسيطرة أجواء قاتمة على الاقتصاد العالمي.

وأوضحوا أن بصرف النظر عن توقعات الطلب القاتمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن شهية الصين المتزايدة إلى جانب تقييد المعروض من «أوبك+» سيضمن تحقيق توازن نفطي داعم للسعر في الأشهر المقبلة.

وقال روبرت شتيهيرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، أن مخاطر الركود تضغط بشدة على الأسعار وقد تكون دافعا قويا لتحالف «أوبك+» لإجراء تخفيضات إنتاج جديدة.

وذكر أنه نظرا للتوقعات الاقتصادية غير المؤكدة فإن التراجع الكبير في أسعار النفط يمثل خطرا متزايدا لا سيما في ظل استمرار التضخم الذي يؤثر في الأسواق العالمية المتعددة.

من ناحيته، أوضح ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المختصة، أن تجاوز أزمة الركود قد تكون مهمة صعبة ما لم يحقق الطلب طفرات واسعة، مبينا أن السيناريو الذي يظل فيه التضخم عنيدا وتستمر الأسعار في الارتفاع من شأنه أن يضغط بلا شك على أسعار النفط ويمكن أن يرجح المرحلة التالية من الانخفاض في الأسعار.

وأضاف أن الرفع المتكرر لأسعار الفائدة الأمريكية يثير القلق لكن بنك الاحتياطي الفيدرالي لا يزال ملتزما بترويض التضخم وحذر من أنه إذا استمر التضخم في البقاء «ثابتا» في الاتجاه الصعودي فسيستدعي ذلك مزيدا من قرارات رفع أسعار الفائدة.

من جانبه، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن التوقعات الاقتصادية الضعيفة حاليا تلقي بثقلها على الأسعار والتوقعات بحدوث انتعاش صارت أقل احتمالا كما أن الخطر الإضافي على الأسعار يمثل صدمة للنظام المصرفي ما يؤدي إلى تشديد أسواق الائتمان وهو ما قد يؤدي أيضا إلى انخفاض أسعار النفط الخام. وأوضح أن تعافي أسعار النفط يظل مرهونا بعودة النشاط الاقتصادي في الصين، مبينا أنه إذا كان أداء الصين ضعيفا في عام 2023 فقد تكون توقعات الطلب على النفط أقل بكثير ودون تخفيضات العرض من المنتجين ستشهد الأسعار مزيدا من التراجعات.

بدورها، أشارت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية إلى أن «أوبك+» تقوم بشكل جيد على إدارة الإمدادات النفطية، مبينة أن تخفيضات الإنتاج المفاجئة في أبريل الماضي دعمت خطة «أوبك» في تقليص العرض وتحفيز تعافي الأسعار لكن ضغوط الركود والأزمة المصرفية بددت المكاسب مرة أخرى. وذكرت أن التزام الولايات المتحدة بإعادة ملء احتياطات النفط الاستراتيجية الأمريكية المستنفدة يدعم آفاق الطلب كما يضع حدا أدنى لأسعار النفط الخام إذا بدأت عملية شراء النفط الواسعة من جانب الإدارة الأمريكية.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط بنسبة 3 في المائة تقريبا أمس مع انحسار المخاوف من حدوث ركود في الولايات المتحدة واعتقاد المتعاملين بأن الانخفاض الأخير في أسعار الخام كان مبالغاً فيه بعد تسجيلها هبوطاً لثلاثة أسابيع على التوالي للمرة الأولى منذ نوفمبر. وساعد تقرير أفضل من المتوقع للوظائف بالولايات المتحدة لشهر أبريل أسعار النفط على الارتفاع 4 في المائة تقريبا يوم الجمعة، رغم أن قوة سوق العمل يمكن أن تدفع مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» إلى الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

وارتفع خام برنت 1.83 دولار أو 2.4 في المائة إلى 77.13 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس. كما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.06 دولار أو 2.9 في المائة ليصل إلى 73.40 دولار.

وقالت تينا تينج المحللة في سي.إم.سي ماركييتس «انتعاش النفط يأتي في أعقاب ارتفاع أسهم الطاقة في وول ستريت يوم الجمعة الماضي بعد أن أعلنت الولايات المتحدة بيانات قوية للوظائف، ما هداً المخاوف من حدوث ركود اقتصادي وشيك».

وكان خام برنت قد اختتم الأسبوع الماضي منخفضاً نحو 5.3 في المائة بينما تراجع الخام الأمريكي 7.1 في المائة حتى بعد انتعاش الأسعار يوم الجمعة. وانخفض الخامان على مدى ثلاثة أسابيع متتالية للمرة الأولى منذ نوفمبر.

وقال أولى هانسن رئيس إدارة استراتيجية السلع في ساكسو بنك إن الانخفاض الأخير لأسعار النفط كان مبالغاً فيه على ما يبدو. وأضاف «حالة البيع المكثف في السوق مع تلقي برنت دعماً قبل انخفاض الأسعار في مارس أجبر البائعين على المكشوف الجدد على البحث عن غطاء، ما قد يؤكد أن عمليات البيع الأخيرة كان مبالغاً فيها».

وذكر محللون من جولدمان ساكس يوم السبت أن المخاوف بشأن الطلب على المدى القريب وزيادة الإمدادات كان «مبالغاً فيها». وتبدأ جولة من التخفيضات الطوعية للإنتاج من بعض دول تحالف «أوبك+» الذي يضم منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء لها، هذا الشهر. ويعقد التحالف اجتماعه التالي في الرابع من يونيو.

ومن المتوقع أن تصدر الولايات المتحدة اليوم تقريراً عن مؤشر أسعار المستهلكين لشهر أبريل وهو ما يمكن أن يؤثر في قرار الاحتياطي الاتحادي بشأن أسعار الفائدة.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 74.27 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 73.26 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاماً من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ارتفاع عقب انخفاضات سابقة وأن السلة خسرت نحو أربعة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 78.40 دولار للبرميل.



30 مليار دولار تكلفة سد 14 ألف بئر نفط وغاز في خليج المكسيك

الاقتصادية

خلصت دراسة نشرت أمس إلى أن تكلفة سد 14 ألف بئر نفط وغاز غير نشطة في مياه خليج المكسيك الأمريكية قد تصل إلى 30 مليار دولار، لكن التكلفة ستكون أقل إذا تم التركيز على الآبار القريبة من السواحل.

وبحسب «الفرنسية»، أكد الباحثون العاملون في الولايات المتحدة في مقال نشر في مجلة «نيتشر إنرجي»، أن هناك نحو 14 ألف بئر نفط وغاز غير نشطة، أي أنها إما معطلة رسمياً وإما غير نشطة منذ خمسة أعوام على الأقل، قبالة الساحل الجنوبي الشرقي للبلاد.

حفر ما مجموعه 82 ألف بئر في هذه المنطقة، تم سد 64 ألفاً منها بشكل نهائي. تقع الآبار في المياه الفيدرالية أو تحت سلطة ولايات ألاباما ولويسيانا وتكساس.

يجب عادة سد الآبار غير النشطة بالأسمت لمنع تسرب المحروقات أو مواد أخرى.

وتزداد المخاطر على البيئة كلما كانت الآبار أقرب إلى الساحل.

في عام 2010، أدى انفجار منصة نفط تابعة لشركة بريتيش بتروليوم «بي بي» في خليج المكسيك إلى مقتل 11 شخصاً وتسبب في تلوث غير مسبوق للسواحل.

وقدر الباحثون «تكلفة السد المستقبلية في خليج المكسيك بأكثر من 30 مليار دولار».

لكن سد الآبار الموجودة في المياه الضحلة «سيكلف أقل بكثير» في حين إنها «تشكل مخاطر بيئية أكبر».

سيكلف سد نحو 13 ألف بئر قريبة من الساحل نحو سبعة مليارات دولار. لكن سد الآبار الأخرى الواقعة في المياه العميقة سيرفع الفاتورة بسبب تعقيد العملية وصعوبتها تحت الماء.

في هذا الصدد، يقول جريجوري أبتون المؤلف المشارك من جامعة لويزيانا «يصبح سد الآبار أكثر تكلفة بكثير عندما تكون بعيدة عن الساحل وأعمق».

ويخلص إلى أنه «سيكون من الأفضل التركيز على تلك الموجودة في المياه الضحلة والقريبة من الشاطئ». يشير المؤلفون إلى أن الأغلبية العظمى من الآبار التي لم تسد بعد في المياه الفيديرالية شغلها أحد عمالقة القطاع «شيفرون، شل، إكسون موبيل، كونوكو فيليبس، بي بي، توتال إنرجي وإيني»، وبالتالي فإن تلك الشركات لديها الإمكانيات لدفع تكاليف السد.



الهند تتجه إلى حظر مركبات الديزل في المدن الكبرى بحلول 2027

الاقتصادية

كشفت تقرير صادر عن وزارة النفط الهندية أمس، عن ضرورة قيام الهند بحظر المركبات التي تعمل بالديزل في المدن التي يزيد تعداد سكانها على مليون نسمة وتلك البلدات شديدة التلوث قبل حلول عام 2027، وذلك كجزء من التحول الأخضر في البلاد.

وقالت وكالة «بلومبيرج» للأنباء «إن الحظر الموصى به يتعلق بالمركبات ذات العجلات الأربع»، وفقا للتقرير الذي أعدته لجنة برئاسة تارون كابور وزير النفط الهندي السابق.

واقترحت اللجنة أيضا التخلص التدريجي من الدراجات النارية بكل أنواعها والمركبات ذات ثلاث عجلات - أو التوك توك - التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي بحلول عام 2035.

من شأن تحول الهند بعيدا عن استخدام البنزين والديزل في قطاع النقل أن يؤثر في الطلب العالمي على النفط الخام، لكن سيظل انتقال تلك الدولة إلى استخدام السيارات الكهربائية متخلفا عن الركب في دول أخرى مثل الصين، بحسب «بلومبيرج». يشار إلى أن وزارة النفط الهندية شكلت اللجنة في كانون الأول (ديسمبر) عام 2021، وذلك لمساعدة تلك الصناعة على تطوير خططها للوصول إلى صفر تلوث.



النفط يرتفع مع بدء انحسار مخاوف الركود

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات الاثنين، مع انحسار المخاوف من حدوث ركود في الولايات المتحدة واعتقاد المتعاملين بأن الانخفاض الأخير في أسعار الخام كان مبالغاً فيه بعد تسجيلها هبوطاً لثلاثة أسابيع على التوالي للمرة الأولى منذ نوفمبر (تشرين الثاني).

وساعد تقرير أفضل من المتوقع للوظائف بالولايات المتحدة لشهر أبريل (نيسان) أسعار النفط على الارتفاع 4 في المائة تقريباً يوم الجمعة، رغم أن قوة سوق العمل يمكن أن تدفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) إلى الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

وارتفع خام برنت 1.86 دولار أو 2.5 في المائة إلى 77.15 دولار للبرميل بحلول الساعة 14:38 بتوقيت غرينتش. كما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.06 دولار أو 2.9 في المائة ليصل إلى 73.42 دولار.

وقالت تينا تينج، المحللة في «سي إم سي ماركيتس»، وفق «رويترز»: «انتعاش النفط يأتي في أعقاب ارتفاع أسهم الطاقة في وول ستريت يوم الجمعة الماضي، بعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن بيانات قوية للوظائف مما هداً المخاوف من حدوث ركود اقتصادي وشيك».

وكان خام برنت قد اختتم، الأسبوع الماضي، منخفضاً نحو 5.3 في المائة، بينما تراجع الخام الأمريكي 7.1 في المائة حتى بعد انتعاش الأسعار يوم الجمعة. وانخفض الخامان على مدى ثلاثة أسابيع متتالية للمرة الأولى منذ نوفمبر.

وقال أولي هانسن، رئيس إدارة استراتيجية السلع في «ساكسو بنك»، إن الانخفاض الأخير لأسعار النفط كان مبالغاً فيه على ما يبدو. وذكر «حالة البيع المكثف في السوق مع تلقي برنت دعماً قبل انخفاض الأسعار في مارس (آذار) أجبر البائعين على المكشوف الجدد على البحث عن غطاء، مما قد يؤكد أن عمليات البيع الأخيرة كان مبالغاً فيها».

وقال محللون من «غولدمان ساكس»، يوم السبت، إن المخاوف بشأن الطلب على المدى القريب وزيادة الإمدادات كان «مبالغاً فيها».

وتبدأ جولة من التخفيضات الطوعية للإنتاج من بعض دول تحالف «أوبك بلس»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء لها، هذا الشهر. ويعقد التحالف اجتماعه التالي في الرابع من يونيو (حزيران).

ومن المتوقع أن تصدر الولايات المتحدة يوم الأربعاء تقريراً عن مؤشر أسعار المستهلكين لشهر أبريل، وهو ما يمكن أن يؤثر على قرار الاحتياطي الاتحادي بشأن أسعار الفائدة.

على صعيد آخر، قالت وزارة الطاقة الإسرائيلية إن وزراء في الحكومة وافقوا، الاثنين، على خطة لتوسيع شبكة خطوط الأنابيب الإسرائيلية بهدف زيادة صادرات الغاز الطبيعي إلى مصر.

وتصدر إسرائيل، الغاز لمصر بالفعل من حقولها البحرية، ضمن اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز الصادرات إلى أوروبا.

وقالت الوزارة إن الموافقة التي صدرت الاثنين، تسمح ببناء خط أنابيب في جنوب إسرائيل بقيمة 900 مليون شيقل (248 مليون دولار)، سيمتد لمسافة 65 كيلومتراً إلى الحدود مع مصر وسينقل 6 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً.



هذه توقعات المحليين لنتائج أعمال أرامكو الفصلية

اقتصاد الشرق

تشير البيانات الخاصة بتوقعات المحليين لنتائج أعمال «أرامكو» السعودية إلى تراجع أرباح وإيرادات الشركة خلال الربع الأول من العام الجاري.

متوسط توقعات المحليين لنتائج أعمال الفصل الأول من العام الجاري، الذي أعلنه أكبر شركة منتجة للنفط في العالم يوم الثلاثاء، تشير إلى تراجع في الأرباح بنسبة 12.9% لتصل إلى 123.7 مليار ريال، بحسب بيانات بلومبرغ.

تراجع الأرباح جاء مستنداً إلى توقعات بتراجع إيرادات الشركة، إذ يشير متوسط التوقعات إلى هبوطها بنسبة 7.4% خلال الربع الأول إلى 432.51 مليار ريال.

تعزز البيانات الحكومية توقعات المحليين. وفقاً لأحدث البيانات الحكومية، فإن إيرادات المملكة العربية السعودية النفطية تراجعت 3% لتحقيق 178.6 مليار ريال في الربع الأول 2023 مقابل 183.7 مليار ريال للفترة ذاتها من 2022.

الصادرات البترولية تراجعت بالمملكة في يناير الماضي بنسبة 1.7% على أساس سنوي وبلغت 82.1 مليار ريال، كما تراجعت في فبراير بنسبة 11.7% على أساس سنوي، بحسب أحدث البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء.

تراجع الإيرادات جاء نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال الربع الأول من العام الجاري بأكثر من 5%، عقب إعلان السعودية خفض إنتاج النفط مع تحالف «أوبك+» بواقع مليوني برميل يومياً اعتباراً من أول نوفمبر الماضي قبل أن يعمق التحالف من الخفض في مايو الجاري في ظل الاتفاق على خفض طوعي يتجاوز حجمه مليون برميل يومياً.

ارتفعت أسهم شركة «أرامكو» منذ بداية العام الجاري بأكثر من 15% وأغلق اليوم الإثنين عند 35.8 ريال، فيما يبلغ متوسط توقعات المحللين للسعر المستهدف لسهم الشركة خلال 12 شهراً إلى 36.49 ريال، وفق بيانات بلومبرغ.

الأرباح التشغيلية لشركة أرامكو من المتوقع أن تتراجع للربع الثالث على التوالي عندما تعلن نتائجها للربع الأول من العام الجاري يوم الثلاثاء، وفق بلومبرغ إنتليجنس. وقالت إن «توليد النقد من قبل شركة النفط العملاقة يجب أن يظل قوياً ويغطي توزيعات الأرباح وتوجيه الإنفاق الرأسمالي المتزايد».

أضافت: «قد يقتصر مستوى إنتاج أرامكو على ما يقل قليلاً عن 10 ملايين برميل يومياً لبقية هذا العام بعد إعلان «أوبك+» المفاجئ الشهر الماضي عن المزيد من تخفيضات الإنتاج التي تشمل التخفيضات الطوعية بمقدار 500 ألف برميل يومياً من قبل المملكة العربية السعودية».

كان رد الفعل الإيجابي الفوري في أسعار النفط قصير الأجل، لكن تشير أحد نماذج البيانات إلى أن متوسط سعر النفط قارب من 90 دولاراً للبرميل في النصف الثاني من العام الماضي مما سيجعل قرار «أوبك+» إيجابياً لأرامكو»، بحسب بلومبرغ إنتليجنس.

البنك الأهلي السعودي توقع أيضاً أن تنخفض الأرباح، لكن بنسبة أكبر من متوسط التوقعات، إذ يتوقع أن يتراجع صافي ربح الشركة بنسبة 15.3%.

وقال إن أسهم الشركة تتداول بعلاوة سعرية مقارنة بأقرانها، لكنه يرى أن المبرر في هذا الأمر هو قدرة أرامكو السعودية على توليد النقد خلال دورة أسعار النفط المختلفة.



وزير الطاقة الإماراتي يدعو إلى توفير الكهرباء بتكلفة ميسورة لجميع الدول

الطاقة

أكد وزير الطاقة الإماراتي سهيل بن محمد فرج المزروعى، ضرورة العمل المشترك بين جميع دول العالم من أجل توفير الكهرباء والطاقة والمياه بتكلفة ميسورة لجميع السكان.

وقال، في كلمة ألقاها ضمن فعاليات حفل افتتاح المؤتمر العالمي للمرافق الذي تستضيفه أبوظبي، إن قطاع الخدمات العامة والمرافق يؤدي دوراً حيوياً في الانتقال إلى الطاقة النظيفة.

وشدد وزير الطاقة الإماراتي على أن خفض انبعاثات الكربون في إنتاج الكهرباء سيساعد قطاع الصناعة على تعزيز عملياته الإنتاجية عبر إدارتها وتشغيلها بالكهرباء للحد من الكربون؛ ما يدعم العمل المناخي العالمي.

أمن الطاقة

قال المزروعى إن «المرحلة المقبلة تتطلب منا، بصفتنا قادة مسؤولين عن قطاع الطاقة بمختلف دول العالم، توسيع نطاق العمل المشترك؛ بما يضمن أمن الطاقة واستدامتها، وتوفير الكهرباء والمياه بتكلفة ميسورة؛ لتلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان».

وأشار إلى اتخاذ الإمارات خطوات عملية في التحول نحو الطاقة النظيفة وتنويع مصادرها، ولا سيما في التوسع باستعمال الكهرباء النظيفة؛ ما يحقق المستهدفات الوطنية للحياد الكربوني، بحلول عام 2050.

وأوضح أن بلاده تواصل جهودها لتحقيق مستهدفات رؤية «نحن الإمارات 2031» في استدامة قطاع الكهرباء، ودفع عجلة التحول إلى النظيف منه، عبر مشروعات الطاقة الشمسية والبرنامج الوطني للطاقة النووية السلمية، وطاقة الهيدروجين ومشروعات تحويل النفايات إلى طاقة، وغيرها من المشروعات الطموحة نحو الاستدامة.

الطاقة النظيفة

أكد وزير الطاقة الإماراتي أن بلاده تتوسع يوماً بعد يوم في الاعتماد على الطاقة النووية للوصول إلى مستقبل خالٍ من الكربون؛ إذ ارتفعت حصة محطة بركة للطاقة النووية السلمية في إنتاج الكهرباء في الإمارات من 1% في عام 2020 إلى 13% عام 2022، وأنه من المتوقع أن تصل إلى 25% بحلول عام 2024؛ الأمر الذي سيُسهم بشكل كبير في تحقيق مستهدفات المبادرة الإستراتيجية للحياد الكربوني 2050.

وقال: «الإمارات لديها نهج واضح وطموح في تنويع مصادر الطاقة، ودفع عجلة التحول إلى النظيفة منها قدمًا إلى الأمام؛ إذ تمتلك العديد من مشروعات الطاقة النظيفة الضخمة؛ في مقدمتها مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية الذي يُعد أكبر مجمع للطاقة الشمسية في موقع واحد على مستوى العالم».

وأضاف أن الإمارات تعمل على إنشاء محطة الظفرة للطاقة الشمسية بقدرة 2 غيغاواط، والمتوقع تشغيلها خلال الأشهر المقبلة، وإنشاء محطة العجبان بقدرة 1.5 غيغاواط.

الهيدروجين في الإمارات

أشار المزروعي إلى أن الطاقة الشمسية ليست المصدر الوحيد للطاقة المتجددة والنظيفة في الإمارات؛ إذ إن هناك جهوداً كبيرة في جعل الهيدروجين مصدراً موثوقاً للطاقة.

وقال وزير الطاقة الإماراتي: «نمتلك الموارد الطبيعية والتكنولوجية التي تدعم التوجه المستقبلي القائم على استغلال طاقة الهيدروجين، بهدف وجود الإمارات ضمن العشرة الكبار المنتجين والمصدرين للهيدروجين منخفض الكربون في العالم».

وأشار إلى اعتماد بلاده على التكنولوجيات الابتكارية والشراكات بوصفها أساساً للانتقال إلى نظام طاقة مستدام وفعال، وأن تطوير التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها لخدمة قطاع الطاقة سيؤديان دوراً حيوياً في جعل قطاع الخدمات المرتبطة بالطاقة قادراً على مواجهة التحديات، والإسهام في خفض التكلفة وتحسين الكفاءة التشغيلية؛ ما ينعكس إيجاباً على المستهلكين.

وأضاف أن «الإمارات تؤمن بأن بناء شراكات فعالة أمر أساسي لتسريع جهودها في مجال الطاقة، ونحن على أتم الاستعداد للتعاون مع شركائنا الإقليميين والدوليين؛ لضمان الانتقال إلى الطاقة النظيفة والمتجددة، وتعزيز سلاسة الإمدادات؛ الأمر الذي تدعمه أبوظبي باستضافتها قمة المناخ كوب 28».

وشدد على أهمية تكثيف الجهود لتعزيز سرعة الانتقال إلى الطاقة المتجددة من أجل تحقيق نتائج إيجابية في مجال البيئة والتغير المناخي.



إيرادات النفط السعودي في الربع الأول 2023 تسجل 46.6 مليار دولار

الطاقة

تأثرت إيرادات النفط السعودي في الربع الأول 2023 بتراجع أسعار الخام، إذ سجلت انخفاضاً بنحو 3% مقارنة بالمدة نفسها من 2022.

وكشفت بيانات رسمية أن دخل السعودية من إيرادات النفط في المدة من يناير/كانون الثاني إلى نهاية مارس/آذار (2023) سجل 178.6 مليار ريال (47.62 مليار دولار) مقابل 183.7 مليار ريال (48.98 مليار دولار) للمدة ذاتها من 2022.

وأظهر تقرير وزارة المالية عن أداء المالية العامة في الربع الأول من عام 2023 تسجيل ميزانية السعودية عجزاً قيمته 2.9 مليار ريال (0.77 مليار دولار) في الربع الأول.

كانت إيرادات النفط السعودي قد دعمت الميزانية في عام 2022 لتسجل أول فائض منذ عام 2013، بقيمة 102 مليار ريال (27.13 مليار دولار)، وفق البيانات الرسمية التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

ميزانية السعودية 2023

بلغت إيرادات ميزانية السعودية في الربع الأول من 2023 نحو 280.9 مليار ريال (74.90 مليار دولار)، بينما سجلت المصروفات 283.9 مليار ريال (75.70 مليار دولار).

وجاء العجز في ميزانية الربع الأول 2023 نتيجة ارتفاع الإيرادات بمعدل أقل من معدل ارتفاع المصروفات، إذ ارتفعت الإيرادات 1%، مقابل 29% ارتفاعاً في المصروفات مقارنة بالمدة المماثلة من العام الماضي.

وتأتي الزيادة في مستويات الصرف لتحقيق المستهدفات والاستمرار في الإصلاحات المالية، وفق البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

أسعار النفط

ارتفعت إيرادات ميزانية السعودية لتصل إلى 280.9 مليار ريال مقابل 278 مليار ريال (74.13 مليار دولار) في الربع الأول 2022.

وجاء الارتفاع بالرغم من تراجع أسعار النفط مقارنة بالمدة المماثلة من العام السابق، إذ انخفض خام برنت بنسبة 7.1% خلال الربع الأول من 2023، ليصل إلى 79.77 دولاراً للبرميل بنهاية مارس/آذار 2023، على الرغم من تخفيضات الإنتاج من جانب تحالف أوبك+.

وفي الوقت الذي انخفضت فيه إيرادات النفط السعودي في الربع الأول 2023 بشكل طفيف، نجحت برامج «رؤية المملكة 2030» -الداعمة للقطاع غير النفطي وتنويع مصادر الدخل- في أداء دور بارز برفع الإيرادات غير النفطية في الربع الأول 2023 بنسبة 9%، مسجلة 102.3 مليار ريال (27.28 مليار دولار) مقابل 94.3 مليار ريال (25.14 مليار دولار) للمدة ذاتها من 2022.

وتوقعت موازنة السعودية 2023 تراجع إيرادات النفط بنسبة 12.1% خلال العام الجاري، وسط مؤشرات على تراجع متوسط أسعار النفط مقارنة بالعام الماضي.

وكانت قيمة صادرات النفط السعودي قد ارتفعت خلال العام الماضي إلى 326.16 مليار دولار، مقابل 202.05 مليار دولار في 2021، بدعم من ارتفاع أسعار النفط التي سجلت مستويات قياسية خلال النصف الأول نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، قبل أن تقلص مكاسبها أواخر العام. الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، يستعرض أبرز الأرقام عن صادرات النفط السعودي في 2022

الإيرادات غير النفطية

عوّضت الإيرادات غير النفطية تراجع الإيرادات النفطية، وتحويل إجمالي الإيرادات إلى الارتفاع بنسبة 1%، ونتج عن ذلك ارتفاع حصة الإيرادات غير النفطية إلى 36% من إجمالي الإيرادات في الربع الأول 2023، بعد أن كانت 34% في المدة ذاتها من 2022.

وحققت الأنشطة غير النفطية نموًا بنسبة 5.8% في الربع الأول من العام 2023، من خلال التركيز عليها واستهداف أن تكون قاطرة الاقتصاد المحلي، وأن ترتفع مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي إلى 65% بحلول 2030.

واستمرت السياسة المالية التوسعية في المملكة ضمن برنامجها الإصلاحي الاقتصادي، إذ ارتفعت المصروفات بنسبة 29% مسجلة 283.9 مليار ريال في الربع الأول من العام 2023، مقابل 220.5 مليار ريال (58.80 مليار دولار) في المدة ذاتها من العام 2022م.

وارتفع الإنفاق الرأسمالي بنحو 75%، مسجلًا 26 مليار ريال (6.93 مليار دولار) مقابل 14.8 مليار ريال (3.95 مليار دولار) للمدة ذاتها من العام 2022.

بينما ارتفع الإنفاق التشغيلي بنسبة 25%، مدفوعًا بارتفاع الصرف على السلع والخدمات التي ارتفعت بنسبة 70%، لتصل إلى 54.1 مليار ريال (14.43 مليار دولار) مقابل 31.8 مليار ريال (8.48 مليار دولار)، إذ يمثل ذلك قيمة السلع والخدمات التي اشترتها الحكومة لاستخدامها في العملية الإنتاجية.

شكراً